http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2069) السنة الثامنة - الأحد (14) آذار 2011

بالعربي الصريح

ساحة تحرير للبرلمان

علي عبد السادة

لو فشلت الاحتجاجات العراقية في تحقيق مطالبها على صعيد الإصلاح، وخفت صوت ساحة التحرير كما يتوقع البعض، فإن أقل انجاز سيحسب لها انها هزت "تابوهات" سياسية تقليدية في البرلمان الجديد، وحفزت مكونات فيها على لعب دور مغاير.

يتسابق نواب مختلفون، متخالفون، على الخروج بثوب جديد إما لركوب التيار الشعبي، او لشعورهم بالغبن جراء سياسة فوقية تمارسها قيادات سياسية تحتكر القرار السياسي، هؤلاء انفسهم كانوا شهودا لم يشهدوا، شركاء لم يشاركوا في طبخات الشراكة المهددة اليوم.

وفي كل الأحوال، وبغض النظر عن نوايا ومصالح من خط الاختلاف، فان المحصلة تؤشر بداية نهاية الركود.

الكتل السياسية، بدوائر صقورها الصغيرة، تدرك اليوم خطرا وشيكا يهدد خارطة التحالفات، وربما حجمها وقواها كمكونات تنضوي في داخل كل منها، وبذاك يمكن توقع أخطاء في حسابات الاغلبية السياسية وأقليتها. وربما، أيضا، يخرج الذين يشعرون بالغبن عن صمتهم، وقد يثورون على قادتهم.

المشكلة الحقيقية اليوم تكمن في قلة وعي عدد ليس بالقليل من النواب، هم لا يدركون ان مجموعهم يساوي ٣٢٥ قوة سياسية، وان وراء كل منها يقف ناخبون ينتظرون الكثير.

اغلب هؤلاء يشعرون بأنهم يدينون لكتلهم على أساس انها مولت دعايتهم وأمنت لبعضهم مصالح ومواقع مراقبين ومستشارين ووزراء، إلى جانب شعور عام بان النائب لم توصله اصوات الناخبين الى البرلمان، انما فضائل الاختيار والخدمة التي وفرتها القائمة.

هذا الإحساس انعكس، بشكل او بآخر، على أداء النواب وعمق لديهم الشعور بان انصهار وذوبان مواقفهم يصح مع قوة قادة الكتل وفضلهم، وجبل الأمر على شاكلة "رد الدين"، البعض يتصرف كما يتم الامر في خصومات وطقوس العشائر، حيث لا تنتهي معضلة دون ان ينطق الشيخ وليس غيره.

بهذه الطريقة يدخل النائب جاهزا للالتزام باللغة الصادرة، حافظا عن ظهر قلب بيانا او تصريحا معمما من قادة او الكتلة او صقورها.

وعلى مدى أعوام باتت العلاقة شبه عالقة بالتوترات والحزازيات بين نواب يحظون بقوة قربهم من مصدر القرار وآخرين يقبعون في العتمة. لا يشعر أولئك الغائبون عن المشهد، الصامتون دوما، بأنهم شركاء نظرائهم واقرانهم الذين يدخلون كواليس القرار من دون مفتاح.

كان هذا انقساما حادا في برلمان فتي للتو يسجل نفسه راسخا في العمل الديمقراطي. وكانت قواه، ولا تزال، تتوزع على نقاط نفوذ قليلة ويبقى الآخرون عاطلون عن العمل، ولطالما فشل الجمهور المتابع لجلسات البث المباشر من قبة البرلمان في سماع كثير ممن تظهر صورهم يسرحون باذهانهم خارج القاعة او يفركون رؤوسهم مللا من الوقت ومواضيع البحث، كانهم طلاب يزعجهم الدرس وينتظرون "الفسحة".

هذه الانشقاقات، وما سبقها من استقالات او قرارات تجميد، وما يجري توقعه للحدوث مستقبلا، تفصح، حقا، عن انقلاب ابيض على سلطة النافذين، ورغبة نواب عانوا من السكون فترات طويلة في ان يستجيبوا لغضبهم وان يحاكوا ما يحدث في الشارع.

حين قلنا ان العراقيين في ساحة التحرير ومعهم نشطاء وصحفيون ومثقفون بدأوا خطوة فعلية لاعلان كسر حاجز الخوف، وانهم بالامكان احتلال موقع قوة رقابية غير رسمية تجتمع كل جمعة لتهديد كيانات الفساد. نقول اليوم ان هدير الساحة استفز برلمانيين عاطلين عن العمل، ملتزمين الصمت، وبات من غير المعقول، الاستماع الى نبرة الاحتجاج دون ان يتم الارتقاء الى مستواها.

صحيح ان صورة تفتيت الكتل التقليدية التي ارعبت العراق بمحاصصة وسوء ادارة للعملية السياسية، لم تزل مجرد بوادر، لكن الامر سيحدث، لاحقا، لا محالة.

■ عتال ينتظر عملاً يؤمن أجره اليومي في سوق وسط بغداد.. عدسة: أدهم يوسف

شركة: دخلوا العراقية ألويةً فخرجوا منها أفواجا

نواب لـ "المدى": الحرج وعيوب الشراكة تنذر بانشقاقات بالجملة

□ بغداد / أياس حسام الساموك

شدد سياسيون على ان الانسحابات التي تشهدها القائمة العراقية مسألة طبيعية نتيجة اختلاف البرامج والرؤى، متوقعين في الوقت نفسه ان تمتد هذه الظاهرة الى بقية القوائم.

وقال عضو القائمة العراقية فتاح الشيخ في اتصال هاتفي مع "المدى" ان الانشقاقات التي حدثت في الفترة الأخيرة نتيجة صراعات غير معلنة داخل الكتل السياسية، معربا عن اعتقاده انه في الفترة القادمة ستشهد القوائم تصدعا كبيرا قد ينتج عنه سحب الثقة عن حكومة المالكي او اجراء انتخابات جديدة.

وشدد الشيخ على ان الانسحابات وان بدت للعيان انها لمصالح جماهيرية الا انها في طبيعة الحال لها جوانب سلبية اكثر مما هي ايجابية وستعزز من قوة الجهات الرافضة للمشروع الوطني وستبعد محاسبة المفسدين كونها أتت لمصالح حزبية ضيقة.

وتابع الشيخ ان هنالك خلافات داخل كتلة ائتلاف دولة القانون كما هو الحال في القائمة العراقية، رافضا إعطاء المزيد من التفاصيل، مكتفيا بالقول ان الفترة المقبلة ستثبت صحة كلامه وستظهر الخلافات على السطح ويعرف الجميع حقيقة الامر، موضحا ان الجميع مشترك في العملية السياسية، معتبرا ان واحدة من الاسباب التي اوصلت الامر الى ما هو عليه تنصل رئيس الوزراء نوري المالكي عن وعوده في تشكيل المجلس الوطني للسياسيات الإستراتيجية، ما جعل إياد علاوي الذي كان المرشح لهذا المنصب الانسحاب منه، مبينا ان هذا التنصل سبب حرجا لكل الكتل السياسية الامر الذي ادى الى ان تتزعزع الثقة ما بين الكتل السياسية والشعب العراقي، فضلا عن تزعزعها ما بين الكتل السياسية ذاتها المشاركة في تشكيل الحكومة.

من جانبه قال عضو الائتلاف الوطني عامر ثامر ان ظاهرة الانسحابات من الكتل السياسية يرجع الى اختلاف وجهات النظر داخل الكتلة الواحدة، مضيفا في اتصال هاتفي مع "المدى" امس، ان هنالك توجهاً لدى أعضاء القائمة العراقية المنسحبين من اجل تنفيذ مشروعهم الذي قوض من زعماء القائمة العراقية، نافيا في الوقت نفسه ان يكون للانسحابات اثر على موقف الكتل الكبيرة في الحكومة.

ونفى ثامر وهو قيادي في تيار شهيد المحراب حدوث اي انشقاقات داخل التحالف الوطني الذي ينضوي تحته ائتلافه، مبينا ان الاختلاف يكمن في طريقة التفاعل مع المتظاهرين والمحتجين على تردي الخدمات، مشددا على ان الفريق الاول يذهب الى ضرورة ان تنفذ هذه المطالب ووقف معها صراحة، اما الفريق الثاني فهو يخشى من ان يعلن صراحة انه يقف مع المحتجين لأسباب تتعلق بموقف كتلته من التظاهرات فضلا عن خوفه على منصبه الشخصي من الضياع.

وعن الأجواء الموجودة داخل التحالفات يؤكد ثامر ان هنالك حرجا كبيرا يعيش فيه السياسيون أمام مطالب الشعب العراقي، فهم يسعون في هذه الفترة إلى إرضائهم.

أما النائب عن التحالف الكردستاني وليد شركة فقال في تصريح لـ"المدى" : إن مسألة الانسحابات من الكتل السياسية لا سيما القائمة العراقية ليست بجديدة، خصوصا وان تحالفه كان يعرف بالامر منذ الايام الاولى لمفاوضات تشكيل الحكومة.

وقال ان مكونات العراقية دخلتها ألوية وخرجت منها أفواجا.

واضاف شركة ان الخلافات الجوهرية داخل القائمة العراقية هي من جعلتها في مقدمة الكتل السياسية التي تتعرض الى الانسحابات، مبينا ان الخلافات حينها كانت واضحة في موضوع المادة ١٤٠ وقانون المساءلة والعدالة وغيرها من الامور التي اختلف عليها داخل القائمة العراقية، معربا عن أمانيه في ان تكون هذه الانسحابات تخدم العملية السياسية ولا تسهم في عرقلتها.

وتابع شركة انه مع الخلافات السلمية التي تعمل على تعدد الآراء من أجل الوصول الى افضل الحلول التي تعالج من خلالها جميع المشاكل العالقة.

بدوره قال النائب عن تحالف الوسط محمد اقبال ان الانسحابات من الكتل السياسية امر متوقع حدوثه وذلك بسبب ان جميع الكتل السياسية اجتمعت على مشاريع انتخابية مختلفة الغرض منها الحصول على اكبر عدد من الاصوات للدخول للبرلمان وبقوة.

واضاف اقبال وهو قيادي في الحزب الاسلامي العراقي بتصريح لـ"المدى" امس ان بعد الدخول الى البرلمان تبين ان لكل طرف او جهة او نائب مستقل رؤية ووجهة نظر تختلف عن زملائه في الكتلة الواحدة، فضلا عن ان مفاوضات تشكيل الحكومة همشت وبدور كبير نواب القوائم وقصرت المفاوضات والتصريح بها على كوادر معينة .

وتابع اقبال ان هذا الأمر حذا بالاعضاء الذين همشوا الاعلان عن انسحابهم كي يقوموا بممارسة نشاطاتهم البرلمانية بعيدا عن القيادات التي ابعدتهم عن تشكيل الحكومة.

وكان القيادي في القائمة العراقية حسن العلوي، اعلن في وقت سابق، ان ثمانية من نواب القائمة العراقية انشقوا عن القائمة لتشكيل كتلة مستقلة تسمى "الكتلة العراقية البيضاء"، فيما لفت إلى أن "الكتلة جاءت ردا على سياسة قادة القائمة الذين "غلّبوا العامل الخارجي على العامل الداخلي".

وقال حسن العلوي "الكتلة العراقية البيضاء سيعلن عنها رسميا في مؤتمر صحافي في مجلس النواب وتتألف من ثمانية نواب من اعضاء القائمة العراقية وهم حسن العلوي، وجمال البطيخ، وعالية نصيف، وقتيبة الجبوري، وطلال الزوبعي، وكاظم الشمري وعزيز الميالحي واحمد العريبي".

وأوضح أن الكتلة العراقية البيضاء هي حركة سياسية تتبنى برنامج القائمة العراقية الأصلي "الذي لم يطبقه إياد علاوي"، مبينا أن "الكتلة العراقية البيضاء جاءت انتفاضا على طريقة إدارة قادة العراقية للأزمة وعملية تشكيل الحكومة".

وبين العلوي وهو من القياديين في القائمة العراقية أن "إدارة قادة القائمة العراقية جعلت القائمة التي كانت تعتبر الأولى تصبح القائمة الاخيرة".

واتهم حسن العلوي قادة العراقية وعلى رأسهم إياد علاوي بأنهم "غلبوا العامل الخارجي على العامل الداخلي وكأن بغداد لم يعد لها القرار"، بحسب تعبيره، معقبا بالقول "فهم لا يعيشون في العراق ويقضون معظم أوقاتهم خارجه".

واستبعد العلوي أن تتحالف الكتلة العراقية البيضاء مع أي من الكتل السياسية، موضحا "كتلتنا كتلة ليبرالية اما الكتل الباقية فهي كتل محافظة تختلف معنا بالنهج".

مجلس المحافظة يقول إنه صاحب القرار

البصرة: لن نسمح لبغداد بالتدخل في اختيار محافظ جديد

□ متابعة/ المدى

أكد نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أن المجلس يرفض تدخل رئاسة الوزراء باختيار محافظ جديد للبصرة، مبيناً أن الرئاسة تحاول فرض شخصيات معينة لشغل المنصب.

وقال احمد السليطي إن "مجلس محافظة البصرة يعتبر صاحب القرار في اختيار المحافظ"، مشدداً على أن "المجلس يرفض أي تدخل خارجي في عملية ترشيح الشخصيات لنيل منصب المحافظ".

وتجمع الآلاف من مواطني البصرة أمام ديوان المحافظة، في تظاهرة يوم ٢٥ من الشهر الماضي، للاحتجاج على نقص الخدمات وتفشي البطالة والفساد الإداري والمالي في البصرة والمطالبة باستقالة المحافظ.

وأضاف السليطي أن "عدد الشخصيات المرشحة لشغل منصب محافظ البصرة قد وصل إلى ١٥ شخصية تتوزع على مختلف الكتل والأحزاب سياسية في المحافظة".

وكان محافظ البصرة شلتاغ عبود المياح قد قدم استقالته على خلفية تظاهرة يوم ٢٥ من شهر شباط الماضي، تلبية لمطالب المحتجين، فيما أكد النائب العراقي عن ائتلاف دولة القانون جواد البزوني أنه تم تعيين نائب المحافظ الأول نزار الجابري بديلا عنه بصورة مؤقتة.

وكان خلاف نشب في المدينة حول آلية اختيار المحافظ، ففي حين دعا رئيس مجلس عشائر الجنوب الى اختيار محافظ البصرة من الجماهير شريطة ان يكون غير منتم الى جهة حزبية، كما انتقد الامين العام لمنظمة الرافدين التي نظمت التظاهرة في البصرة الشهر الماضي الآلية التي طرحتها العشائر لاختيار المحافظ.

وقال إنها غير صحيحة ومنحازة لجهة معينة"، داعيا "الى إجراء استفتاء شعبي من خلال العشائر والمنظمات".

وقال كاظم عنيزان رئيس مجلس عشائر الجنوب ان "المجلس يرفض الطريقة التي يتبعها مجلس المحافظة باختيار محافظ البصرة، لانها تعتمد على المحاصصة السياسية والطائفية "، مضيفا ان "التظاهرات انطلقت من اجل استبدال المحافظ بآخر.. ونؤكد على ان يكون مستقلا".

واوضح ان "من اكثر الشخصيات المستقلة المرشحة لهذا المنصب هو عقيل ابراهيم الخالدي، لانه مستقل ومعروف عشائريا ونرفض الشخصيات الاخرى المطروحة".

من جانبه قال الامين العام لرابطة قبيلة البو محمد في الجنوب بداي زغير "نحن اليوم أمام أمرين أما إرضاء الشعب ومطالبه او إرضاء الحكومة والمحاصصة، وعلى الحكومة ان ترضي الشعب وإلا سيثور من جديد بدعم العشائر ووجهاء المحافظة".

فيما انتقد الامين العام لمنظمة الرافدين التي نظمت التظاهرة في البصرة الشهر الماضي، مكي التميمي، آلية اختيار المحافظ قائلا ان "الآلية التي طرحتها العشائر لاختيار المحافظ غير صحيحة ومنحازة لجهة معينة"، داعيا "الى إجراء استفتاء شعبي من خلال العشائر والمنظمات".

واضاف ان "المنظمة تقوم الآن باجراء الاستفتاء الذي تضمن سبع شخصيات وهم جبار لعيبي المدير السابق لشركة نفط الجنوب، والنائب صباح البزوني، ونزار الجابري، والفريق الطيار المستقل ناجح شناوة، والشخصية التي طرحت من العشائر ابراهيم الخالدي، والقاضي وائل عبد اللطيف، ورئيس جامعة البصرة اسماعيل نجم، والنائب خلف عبد الصمد، او أي شخصيات أخرى يرغب بها المجتمع البصري".

السيناريو المعتاد: البداية بأعمال الشغب والنهاية بحريق يطفئ الأدلة

سجن تكريت: قادة القاعدة يفرون.. والسلطات "لا تعرف عددهم بالضبط"

□ بغداد / المدى

أعلنت مصادر أمنية وأخرى محلية فرار عدد من المعتقلين، بينهم عناصر في تنظيم القاعدة إثر وقوع اعمال شغب أدت الى اندلاع حريق داخل سجن رئيسي في تكريت، كبرى مدن محافظة صلاح الدين.

وقال مصدر امني رفض كشف هويته ان "عددا من المعتقلين فروا من سجن التسفيرات وسط مدينة تكريت، بعد وقوع حريق اثر اندلاع اعمال شغب واطلاق نار في السجن".

واضاف "فرضنا حظر تجول في المدينة بهدف السيطرة على الاوضاع".

ولم يكن بوسع المصدر معرفة اعداد الذين فروا من السجن، وما اذا كانوا من القاعدة او غيرها.

الا ان مسؤولا امنيا اكد لوكالة فرانس برس وجود "عناصر من القاعدة بين الفارين" من دون ان يحدد عددهم.

من جهته، اكد علي هاشم عضو مجلس محافظة صلاح الدين "وقوع اعمال شغب واضطرابات في سجن تسفيرات المحافظة في وسط تكريت".

واشار الى "وجود ٤٠٠ شخص بين معتقل ومحكوم وموقوف في السجن".

يذكر ان ١٦ معتقلا من عناصر القاعدة فروا من احد القصور الرئاسية الذي حولته السلطات الى سجن في تكريت في ٢٤ ايلول ٢٠٠٩ بينهم خمسة حكم عليهم بالاعدام، لكن السلطات تمكنت من القاء القبض على عدد منهم في وقت لاحق.

كما تمكن ٢٣ معتقلا متهمين بارتكاب جرائم ارهابية من الفرار من مركز للشرطة جنوب الموصل مطلع نيسان ٢٠١٠.

يذكر ان ما لا يقل عن ١٥٠ معتقلا بينهم عرب وأجانب استطاعوا الفرار من سجن بادوش شمال غرب الموصل، قبل اربع سنوات بعد ان هاجمه عدد كبير من المسلحين.

كما فر ايمن سبعاوي ابراهيم الحسن، ابن الاخ غير الشقيق للرئيس الراحل صدام حسين من السجن ذاته أواخر العام ٢٠٠٦.

وفي التاسع من ايلول الماضي، فر اربعة من قادة تنظيم القاعدة من معتقل كروبر الذي تدير القوات الاميركية بعض اقسامه قرب مطار بغداد.

وكان اربعة من قادة القاعدة فروا من هذا المعتقل في ٢٣ تموز الماضي بينهم وزيرا العدل والمالية وقاض في "دولة العراق الاسلامية" التابعة للقاعدة.

وفي أواسط كانون الثاني الماضي، فر ١٢ معتقلا من القاعدة من سجن احد القصور الرئاسية في البصرة.

وكانت اللجنة البرلمانية المشكلة للتحقيق بشأن هروب سجناء البصرة، في وقت سابق،اكدت ان عملية هروب السجناء تمت بمساعدة احد ضباط السجن حسب التحقيقات، مبينة أن إقالة قائد شرطة المحافظة لا يمت بصلة للموضوع.

وقال عضو اللجنة عن كتلة الأحرار عدي عواد إن "جميع اللجان التي حققت بموضوع هروب ١٢ سجينا من القصور الرئاسية في محافظة البصرة، اتهمت احد الضباط بمساعدتهم في عملية الهروب"، مبينا ان "الضابط المتهم لديه سطوة على الحكومة الاتحادية،ما حال دون إلقاء القبض عليه".

واضاف عواد ان "هناك مؤامرة ومخططات غريبة أدت إلى هروب ١٢ سجيناً من زعماء القاعدة بطريقة غامضة"، مشيرا إلى أن "اللجنة ستصل إلى حقائق مهمة وستعلن في مجلس النواب وللشعب العراقي قريبا".

وأكد عواد أن "إقالة قائد شرطة البصرة هو لسد العجز"، موضحا أن "السلطات والحكومة المحلية في البصرة ألقت باللائمة على قائد الشرطة، مع العلم أن قائد الشرطة ليس له علاقة بحماية القصور الرئاسية وليس لديه علاقة بالتحقيق".

ولفت عواد إلى أن "التحقيق الذي أجرته الحكومة لا يلبي ما هو موجود في الحقيقة"، مشيرا الى أن "اللجنة البرلمانية عازمة على اكتشاف الحقيقة".

وكان ١٢ معتقلاً هربوا في الـ١٤ من كانون الثاني، من مقر خلية الاستخبارات المشتركة المرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة في بغداد، ويقع المقر ضمن مجمع القصور الرئاسية في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة، وقامت القوات الأمنية في الأيام القليلة الماضية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة لكنها لم تفلح بإلقاء القبض على المعتقلين الفارين، والذين اعتقلوا في العام الماضي وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.

وكشفت وزارة الداخلية العراقية على إثر عملية الهروب في ١٩ من كانون الثاني، عن وجود مؤشرات تدل على أن الهاربين من سجن البصرة مازالوا موجودين في إحدى مناطق المحافظة، مؤكدة أن عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين أهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وفي الاول من شباط الماضي، وبينما وافق البرلمان على لجنة تحقق في قضية هروب قادة كبار في القاعدة، كشفت تفاصيل جديدة حصلت عليها (المدى) عن وجود صراعات حادة بين الجهات الحكومية تصل الى درجة "الضرب تحت الحزام". ويأتي ذلك في وقد علمت (المدى) أن قادة القاعدة الهاربين كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية في المحافظة من ١١ آب الماضي على خلفية تهم بالسرقة.